

ولاية السودان: حزب التحرير في ندوة هيئة علماء السودان

في الأول من آذار/مارس 2017م على ضفاف نهر النيل الأبيض، وبالقرب من قبة (المجلس التشريعي في السودان) أقامت هيئة علماء السودان ندوة سياسية كبرى، بالميدان الواقع شرق مسجد النيلين جاءت تحت عنوان: (التعديلات الدستورية من منظور شرعي وقانوني)، تحدث فيها عدد من علماء الهيئة، ورموز العمل الدعوي بالبلاد، منهم؛ الأستاذ/ إبراهيم عثمان أبو خليل – الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان، الذي استهل كلمته موضحاً للحضور بعض الحقائق؛ منها حقيقة أن كل الدساتير التي حكمت بها البلاد لم تقم على أساس الإسلام، بل كلها مبنية على أساس دستور القاضي الإنجليزي (بيكر)، مبيناً أن التعديلات الحالية هي لأجل أن يتوافق الدستور مع مخرجات الحوار الوطني، وطمعاً من الحكومة والمعارضة، في إرضاء الغرب الكافر الذي أراد لهذا البلد أن يكون علمانياً، يُقصى فيه كل ما تبقى من شعارات الإسلام ومظاهره، داعياً العلماء للنظر في مشروع دستور حزب التحرير الذي تبناه وفقاً لاجتهاده.

كما تحدث في الندوة الدكتور/ محمد على عبد الله الجزولي، المنسق العام لتيار الأمة الواحدة، والشيخ/ صديق، ممثل الإخوان المسلمين، وعدد من العلماء، الذين أجمعوا على حرمة التعديلات الدستورية التي تجرى الآن ومخالفتها لأحكام الإسلام.

ثم أتيحت الفرصة للحضور في الفقرة التفاعلية، فكان نصيب الأسد من المداخلات لشباب حزب التحرير، حيث شارك كل من الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن – عضو مجلس الولاية، والأستاذ/ عصام أتييم – عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير / ولاية السودان، والمهندس/ محمد مصطفى – عضو الحزب، وقد أجمعوا في كلماتهم على وجوب العمل لتغيير نظام الكفر الحالي، وإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، على أنقاض النظام الحالي. وقد تفاعل الجمهور مع مداخلات الشباب تكبيراً وتهليلاً، إعجاباً بالرؤية التي يتبناها حزب التحرير، ووضوح الفكرة والهدف والغاية لديه.

وفي ختام الندوة قام حزب التحرير بتوزيع كتيب مشروع دستور دولة الخلافة على عدد من الحضور.

وقد أوردت صحيفة الصيحة في عدد الخميس 2017/03/02 خبراً عن الندوة مرفقاً.

مندوب المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

في ولاية السودان

فيا ندوة غاب عنها المتحدثون الأساسيون

خبراء شرعيون: التعديلات الدستورية تلاعبٌ بثوابت الشريعة

الرجل والمرأة وترفض زواج التراضي الذي تسعى التعديلات لإقراره .

من جانبه اعتبر المنسق العام لتيار الأمة الواحدة د. محمد علي الجزولي أن ما يدور من نقاش في التعديلات المتعلقة بالجانب الديني ليس مجله البرلمان ولا الغرف المغلقة ولا يجوز تداوله من قبل السياسيين وقال: "المحل الأنسب لمناقشته ما أسماه بالمنظمتين الشرعية والبحثية".

وأضاف الجزولي خلال الندوة أن قضية زواج التراضي لا تمثل تحدياً كبيراً، معتبراً أن التحدي الحقيقي يأتي حول التعديلات في مادة الحريات الدينية التي قال إنها تسمح بتنصيب الكتابي رئيساً وتبيح الكفر والإلحاد بالسماح للشخص باعتناق ما يراه، مطالباً العلماء بالتركيز على هذه النقطة التي سماها بالجوهريّة.

وفي ذات السياق أكد المتحدث عن "الإخوان المسلمون" صديق علي البشير أن التعديلات الدستورية التي تمت تلاعب صريح بثوابت الشريعة الإسلامية منيها إلى عدم وضع الدين في إطار النزاعات السياسية وختم بأن هذه قضايا تهم كل المسلمين وأنها قضية عقيدة، وليست معركة سياسية يمكن الخوض فيها.



إبراهيم أبو خليل

وقال إن مخرجات الحوار الوطني تجيء في المخطط الذي تراقبه أمريكا عبر لجنة كونتها خصيصاً لهذا الشأن في الشرق الأوسط يترتب عليه معاقبة الدول التي تخالف الدساتير التي تقر المساواة المطلقة بين

أم درمان: الطيب محمد خير

ووصف خبراء شرعيون التعديلات الدستورية التي أودعت البرلمان والتي تبيح الزواج بغير موافقة ولي الأمر بالتلاعب بثوابت الشريعة الإسلامية، مطالبين بإبعاد الشريعة عن النزاعات السياسية، واتفقوا على أن ما يدور في التعديلات بالبرلمان لا يمثل المكان المناسب لمناقشته ومحله محلّة المظان الشرعية والبحثية .

وغاب المتحدثون الرئيسيون والمنظمون لندوة التعديلات الدستورية من منظور شرعي وقانوني عن الندوة التي نظمتها هيئة علماء السودان بالتنسيق مع رابطة قانونيين من أجل الشريعة بمسجد النيلين التي كان من المفترض أن يتحدث فيها رئيس هيئة علماء السودان بروفيسور محمد عثمان صالح والأمين العام للهيئة د. إبراهيم الكاروري، والمراقب العام لجماعة "الإخوان المسلمون" د. الجبر يوسف نور الدائم وظهر أثر غيابهم في ضعف الحضور والمشاركين في النقاش الذي توقع له قبل الندوة أن يكون معتركاً فكرياً وفقهياً .

ونعت المتحدث الأول رئيس حزب التحرير د. إبراهيم أبو خليل دستور (٢٠٠٥) الذي يجري تعديله، بالعلماني، مشيراً إلى أنه لم يرقم على أسس إسلامية،